

على جهة التعظيم<sup>(1)</sup> والتبجيل<sup>(2)</sup>.

وقد أكثر الناس في هذا المحل من الكلام على حقيقة الحمد والشكر اللغويين والشّرعيين وما بينهما من الخصوص والعموم، وقد ذكرنا في الشرح الكبير من ذلك جملة صالحة، فراجع إن شئت<sup>(3)</sup>.

(1) قوله: (على جهة) أقحم (جهة) إشارة إلى أنّ التعظيم بالفعل لا يشترط، بل ما كان من جهته، وهو عدم مخالفة الجوارح، وإضافة (جهة) بيانية، احترازاً عن الوصف بالجميل المراد به التّهكم، نحو: {ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ} [الدخان: 49] قاله في الكبير. وفيه أنّ هذا مستغنى عنه بـ(على الجميل)، أي في مقابلته، إذ ما قصد به التّهكم ليس في مقابلة الجميل، فالصواب أنّه لإخراج ما إذا كان الوصف بجميل على جميل لكن على جهة عدّ الموصوف عظيمًا، بأن لم يخطر ببال الواصف تعظيمه، كما إذا قصد مجرد الإخبار، فإنّه لا يكون حمدًا.

(2) قوله: (والتبجيل) مرادف؛ لأنّه إن لم يكن أخفى مساوٍ، وعطف التفسير يكون فيه الثاني أوضح.

(3) حاصله: الحمد العرفي: (فعل ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب الإنعام على الحامد أو غيره، كان قولاً باللسان أم اعتقاداً بالجنان أم عملاً وخدمة بالأركان)، فهو أعمّ موردًا وأخصّ متعلّقًا، واللغوي بالعكس، فثناء باللسان في مقابلة إحسان لغويّ وعرفيّ، وثناء باللسان لأجل الكمال لغويّ فقط، واعتقاد أو عمل لأجل الإحسان عرفيّ فقط، وأمّا الشكر لغة: فهو الحمد عرفًا، وأمّا الشكر عرفًا: فهو (صرف العبد جميع جوارحه المنعم بها عليه فيما يرضي المنعم في عموم الأوقات)، هو المسمّى بالتّقوى والاستقامة، كصرف البصر في نظر الآيات للاعتبار وتعرّف جلال الصّانع وجماله، والسّمع في تلقّي الأوامر والنواهي للامتثال، وغير ذلك، والشكر بهذا المعنى هو المراد في آية {وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ الشَّكُورُ} [سبأ: 13]، وفي حديث: «أفلا أكون عبدا شكورًا؟»، وهو أخصّ وجودًا من الحمدَيْن قبله، كما أنّ بينهما عمومًا وجهيًا. فهذه ثلاث نسب، وجعلها في ك ستّا، بزيادة نسبة الشكر اللغويّ إلى كلّ من الثلاثة، وهو وإن تما لا عليه أكثرهم وهُم؛ لأنّ الشكر اللغويّ هو الحمد العرفيّ، فنسبته هي بعينها نسبة الشكر اللغويّ؛ لترادفهما على معنى واحد، والنسب إنّما تعتبر بين المعنيين المعقولين، وأمّا الترادف فليس من النسب الأربع؛ لأنّه نسبة بين الألفاظ فقط.

ومعنى جملة الحمد: الخبر عن الله - تعالى باستحقاقه الاتّصاف بكلّ جميل، فهي حمد في المعنى<sup>(1)</sup>، وزادت بمزّيّة التصريح بلفظ الحمد مع التعميم في أوصافه تعالى وإفادة اختصاصه به. ولفظ هذه الجملة خبر ومعناها الإنشاء<sup>(2)</sup>، قال الإمام الطّبري<sup>(3)</sup> في تفسير الفاتحة: الحمد لله ثناء أثنى به تعالى على نفسه، وفي ضمنه أمر عباده أن يثنوا عليه، فكأنه يقول: قولوا: الحمد لله اهـ.

- 
- (1) قوله: (ومعنى جملة الحمد) إلى قوله: (فهي حمد في المعنى) أشار به إلى أنّ جملة الحمد باقية على أصل وضعها من الإخبار بمضمونها، ويحصل الحمد بها استلزاما؛ لأنّ الإخبار بأنّ الحمد بأسره لله يستلزم أنّ ذلك المحمود أهل لأن يُحمد، وذلك يستلزم اتّصافه بالجميل، فالإخبار كناية عن إنشاء الثناء بمضمونها للزوم ذلك.
- (2) قوله: (ولفظ هذه الجملة خبر ومعناها الإنشاء) هذا احتمال ثان، والمراد أنّها في الأصل إخبار بأنّ الله مستحقّ لجميع المحامد، ثمّ نقلت للإنشاء، أي إنشاء الثناء بمضمونها، لا إنشاء مضمونها الذي هو ثبوت الحمد لله؛ لأنّ هذا الثبوت قديم لا يُنشأ، فمعنى (الحمد لله): أنشئ الثناء على الله باستحقاقه لجميع المحامد، فهي حقيقة عرفيّة في الإنشاء، فلا تحتاج إلى قرينة، ولا إلى نية إخراجها عن وضعها؛ لأنّه هجر وصار نسيًا.
- (3) قوله: (قال الإمام الطّبري) هو أبو جعفر محمّد بن جرير الطّبري، نسبة إلى طبرستان، من أئمّة المذاهب كمالك والشافعي، وله تفسير لم يؤلّف مثله في الإتقان، وقد استوفينا ترجمته في كتابنا (الأزهار الطيبة النّشر فيما يتعلّق ببعض العلوم من المبادئ العشر).

وفي كون الألف واللام في (الحمد) لاستغراق الجنس أو للعهد؟ رأيان للشيوخ، انظر توجيههما في الشرح الكبير<sup>(1)</sup>.

(1) قوله: (وفي كون الألف واللام لاستغراق الجنس أو للعهد) الخ، أمّا كونها لاستغراق الجنس أي كلّ حمد قديم أو حادث لله، أي فالمحمود به الله، فمنعه الزمخشريّ حسب ما دلّ عليه كلامه في مواضع من الكشاف، واختار كونها للإشارة إلى الحقيقة من حيث عهديّتها في الذهن مع قطع النظر عن أفرادها، كتعريف العراك في (أرسلها العراك)، والرجل والمرأة في قولنا: (الرجل خير من المرأة)، فإنّه إشارة إلى ما يعرفه كلّ واحد من أنّ العراك ما هو من بين أجناس الأفعال، وأنّ الرجل والمرأة ما هما من بين أجناس الأجسام، ونقل عنه في توجيه ذلك أنّ اللام لا تفيد سوى التعريف، والاسم لا يدلّ إلا على مسمّاه، فلا يكون ثمّ استغراق، يعني أنّ المقصود في المقام -وهو رجوع الحمد بأسره لله- حاصل مع بقاء اللام على معناها الوضعي، أعني التعريف، وهو عهديّة مدخولها في ذهن المخاطب وبقاء مدخولها على معناها الوضعي، وهي نفس الماهيّة، إذ هو من المصادر الموضوعة للجنس من حيث هو، ولام الجر للاختصاص، فصار معنى (الحمد لله): حقيقة الحمد المعروفة لكلّ أحد مختصة بالله، وهذا هو المقصود، فلا حاجة إلى اعتبار الاستغراق الذي يحتاج في استفادته إلى الاستعانة بالقرائن الخارجيّة واعتبارها بأنّه ليس معنى وضعيّاً للام التعريف. قاله السيّد في حواشي المطوّل.

وأما كونها للعهد -والمعهود حمد الله لنفسه في أزله لمّا علم عجز خلقه عن حمده بما هو أهله- فهو الذي ارتضاه الشيخ أبو العباس المرسّي. قال: فإذا قال العبد: (الحمد لله)، فكأنّه يقول: أحمد بذلك الحمد الذي حمد به نفسه في أزله وإن كنت لا أعلمه على التفصيل، كقوله عليه السّلام: «لا أحصي ثناء عليك، أنت كما أثنيت على نفسك»، ولمّا قرّره لابن النحاس النحويّ قال: أشهد بالله إنّها لعهديّة.

ثمّ الخبر يقدر من مادّة الاختصاص والاستحقاق والملك إن جُعِلَتْ (أل) للجنس أو للاستغراق، ومن مادّة الاختصاص والاستحقاق فقط إن جُعِلَتْ للعهد، ولا يصحّ أن يُقدّر من مادّة الملك؛ لأنّ حمد الله قديم، والقديم لا يُملك.

فإن جُعِلَ المعهود حمد من يُعْتَدّ بحمده، وهو حمد الله وأنبيائه وأوليائه، صحّ تقديره من مادّة الملك؛ لأنّ المعهود حيث هو الهيئة المجتمعة من حمد الله وحمد غيره، وهي مركّبة من قديم وحادث، والمركّب منهما حادث، والحادث يصحّ تعلّق الملك به.



وبدأ بجملة الحمد اقتداء بالكتاب العزيز وعملاً بمقتضى قوله صلى الله عليه وسلم: «كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أجذم»، وفي رواية: «أقطع»، وفي رواية: «والصلاة عليّ فهو أقطع أوتر ممحوق من كل بركة».

وقد جمع النّاظم بين الحديثين في الابتداء بالبسملة والحمدلة بحمل الابتداء بالبسملة على الابتداء الحقيقيّ، وهو ذكر الشيء أولاً على الإطلاق، وحمل الابتداء بالحمدلة على الابتداء الإضافي، وهو ذكره أولاً بالإضافة إلى شيء دون شيء آخر، وهو صادق بذكر الحمد قبل المقصود بالذات<sup>(1)</sup>.

(1) قوله: (وقد جمع النّاظم) الخ، هذا جواب عما يقال: إنّ الابتداء بأحدهما يفوّت الابتداء بالآخر، إذ الابتداء بالشيء جعله أول ما يُذكر، وذلك ينفي جعل غيره كذلك. وشبهة هذا التعارض مبنية على خمسة أمور ذكرها الشيخ يس في حواشي التصريح: أحدها: أن يراد بالبدء فيهما البدء الحقيقيّ. ثانيها: أن لا يكون البدء ممتداً عرفاً. ثالثها: أن تكون الباء في (بسم الله) و(الحمد لله) الواقعتين في الحديث صلة لـ (يبدأ) لا للاستعانة ولا للملازمة. رابعها: أن يكون المراد بالبدء البدء اللغويّ. خامسها: أن يكون المراد بالبسملة والحمدلة الواردين في الحديث خصوص لفظهما، لا جهة عمومهما، أي كونهما ذكراً ما. فاقصر م في دفع التعارض على منع الأوّل فقط، بحمل الابتداء في البسملة على الحقيقيّ وفي الحمدلة على الإضافيّ.

ووجه تخصيص البسملة بالحقيقيّ: أنّ حديثها أقوى، ولورودها في كتاب الله على هذا المنوال، فهو مبين لكيفية العمل بالحديثين، وهذا يفيد أنّ ذهاب الأجدمية يتوقف على الجمع بينهما على هذا الوجه، فلا يكفي أحدهما، ولا غيرهما، ولا هما على غير هذا الوجه. وزاد في ك: منع الأخير منها يجعل المراد من البسملة والحمدلة جهة عمومهما، أي كونهما ذكراً، لا خصوص لفظهما، ويدلّ له حديث: «كل أمر ذي بال لا يفتح فيه بذكر الله فهو أوتر، أو قال: أقطع» هكذا رواه الإمام أحمد في مسنده، فالابتداء بهما معاً محمول على الكمال.

تنبيه: الابتداء موصوف بالحقيقيّ والإضافيّ على معنى القصر الحقيقيّ والإضافيّ، فلا يرد ما قيل: إنّ كون الابتداء بالتسمية حقيقياً مخالف للواقع، إذ الابتداء الحقيقيّ إنّما يكون بأوّل أجزاء البسملة. ووجه دفعه: أنّ الابتداء بهما بالمعنى المذكور لا ينافي أن يكون بعض أجزاءها موصوفاً بالتقديم على بعض، كما أنّ اتّصاف القرآن بكونه في أعلى مراتب البلاغة بالنسبة لما سواه لا ينافي أن يكون بعض سوره أبلغ من بعض، أشار له عبد الحكيم على الخيالي اهـ.

وأما تقديم (يَقُولُ عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ عَاشِرٍ) عليهما فلا محذور فيه، إذ المأمور به ابتداء التأليف بالثناء على الله - تعالى -، وذلك حاصل، لا تقديم الثناء على القول المحكي به التأليف كما فعل الناظم.